نبذة عن المسح

قرارات الحكومة الخاصة بالموزانة - ما هي الضرائب التي يتعين فرضها والخدمات التي يتعين توافرها وحجم الديون التي يتعين عليها تكبدها - مما يؤثر على مدى المساواة في المجتمع ورفاهية شعبه بما في ذلك ما إذا كانت الفئات الأكثر حرمانًا سوف تتاح لها فرص حقيقية لعيش حياة أفضل. ويعد من الضروري إعلام الحكومات الجمهور وإشراكهم في هذه القرارات الحيوية التي تؤثر على حياتهم.

يعد مسح الموازنة المفتوحة هو الأداة البحثية الوحيدة في العالم المستقلة والمقارنة والقائمة على الحقائق والتي تستخدم المعايير المقبولة دوليًا في تقييم:

- **الشفافية:** وصول الجمهور إلى معلومات حول موازنة الحكومة المركزية
- **المشاركة:** الفرص الرسمية المتاحة للجمهور للمشاركة في عملية الموازنة الوطنية
- **الرقابة:** ودور مؤسسات الرقابة على الموازنة كالسلطة التشريعية والتدقيق في عملية الموازنة.

يساعد المسح المجتمع المدني المحلي على تقييم حكومته والتشاور معها بشأن الإبلاغ وكيفية استخدام الأموال العامة. يغطي الإصدار السابع من مسح الموازنة المفتوحة 117دولة.

للاطلاع على المزيد من المعلومات، بما في ذلك منهجية مسح الموازنة المفتوحة الكاملة والتقرير العالمي لعام ٢٠١٩ والنتائج الخاصة بجميع الدول الممسوحة ومستكشف البيانات الرجاء التفضل بزيارة الموقع الاكتروني:

https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/

نظرة عامة

الشفافية:

1 /100

(درجة مؤشر الموازنة المفتوحة)

مشاركة الجمهور:

0 /100

الرقابة على الموازنة:

6 /100

الشفافية

يقيس هذا الجزء من مسح الموازنة المفتوحة إمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بكيفية قيام الحكومة المركزية بزيادة الموارد العامة وإنفاقها ويتم تقييم مدى توفر ثماني وثائق أساسية للموازنة على الإنترنت، وتوقيتها وشموليتها باستخدام ١٠٩ مؤشرات ذات وزن مماثل بحيث تحصل كل دولة على مقياس من ٠ إلى ١٠٠ . وتشير درجة الشفافية **61** أو أكثر إلى أن الدولة من المرجح أن تنشر ما يكفي من المواد لدعم النقاش العام حول الموازنة.

حصل قطر على درجة شفافية **1** (من **100**)

مقارنة درجة الشفافية قطر مع الدول الأخرى

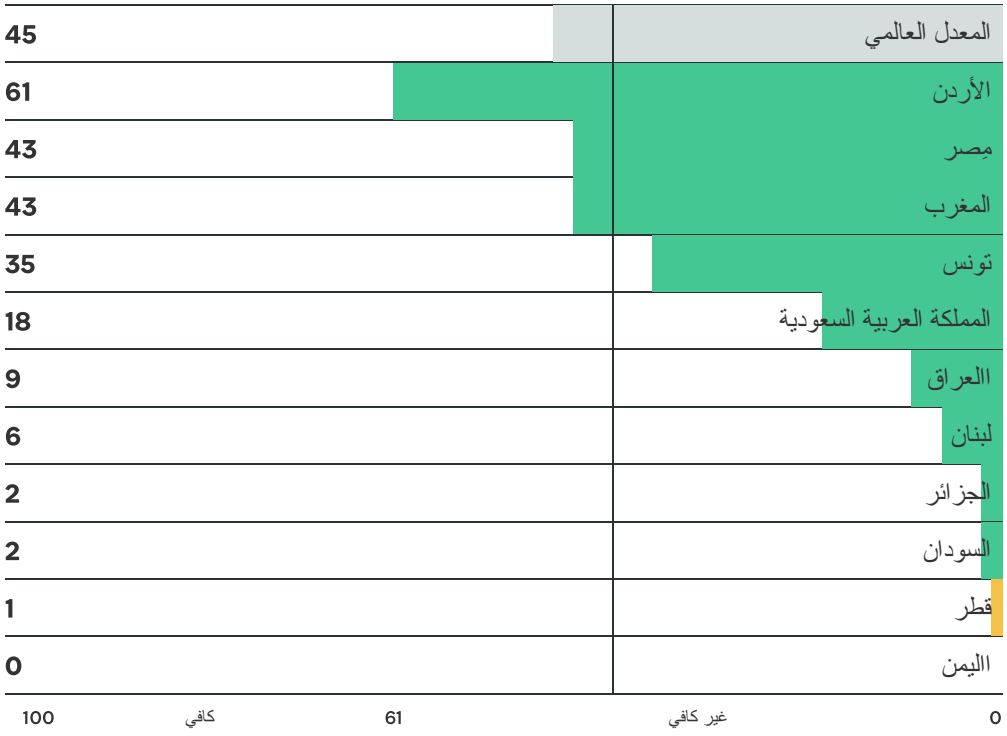

ترتيب قطر : **114** من **117** دولة

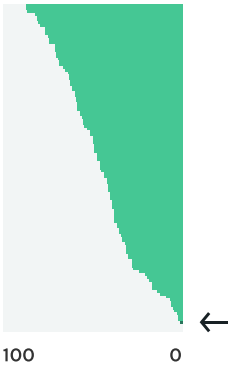

كيف تغيرت درجة الشفافية في قطر بمرور الوقت؟

توفر وثائق الموازنة للجمهور

- متاح للجمهور
- تم نشره في توقيت متأخر أو لم يتم نشره عبر الإنترنت أو تم إنتاجه للأغراض الداخلية فقط
- لم يتم إنتاجه

الوثيقة	2012	2015	2017	2019
البيان التمهيدي للموازنة	●	●	●	●
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●	●
الموازنة المقررة	●	●	●	●
موازنة المواطنين	⊘	⊘	⊘	●
التقارير السنوية	●	●	●	●
المراجعة نصف السنوية	●	●	●	●
تقرير نهاية السنة	●	●	●	●
تقرير التدقيق	●	●	●	●

ما مدى شمولية محتوى وثائق الموازنة التي اتاحها قطر للجمهور؟

100 / 61-100
100 / 41-60
100 / 1-40

وثيقة الموازنة الرئيسية	الغرض من المستند ومحتوياته	السنة المالية التي تم تقييمها	درجة محتوى المستند
البيان التمهيدي للموازنة	كشف المعلمات الواسعة للسياسات المالية قبل طرح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وتحديد التوقعات الاقتصادية للحكومة والإيرادات المتوقعة والنفقات والديون.	2019	تم نشرها للاستخدام الداخلي
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	المقدم من قبل السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية حتى تتم الموافقة عليه وهو يوضح بالتفاصيل مصادر الإيرادات والتخصيصات التي يتم عملها لكل الوزارات والتغييرات المقترحة في السياسة وكذلك المعلومات الأخرى الضرورية لفهم الموقف المالي للدولة.	2019	تم نشرها للاستخدام الداخلي
الموازنة المقررة	الموازنة التي تم اعتمادها من السلطة التشريعية.	2019	تم نشرها للاستخدام الداخلي
موازنة المواطنين	إصدار مبسط وأقل فنيةً لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة التابعين للحكومة مصمم خصيصًا لنقل المعلومات الرئيسية إلى الجمهور.	2019	25
التقارير السنوية	تشتمل على معلومات حول الإيرادات الفعلية التي يتم تجميعها والنفقات الفعلية التي يتم صرفها والديون المستدانة على المستويات المختلفة؛ والتي يتم إصدارها كل ثلاثة أشهر أو كل شهر.	2018	تم نشرها للاستخدام الداخلي
المراجعة نصف السنوية	تحديث شامل بشأن تنفيذ الموازنة، حتى منتصف السنة المالية بما في ذلك مراجعة الافتراضات الاقتصادية وتوقعات نتائج الموازنة.	2018	تم نشرها للاستخدام الداخلي
تقرير نهاية السنة	يعرض موقف حسابات الحكومة في نهاية السنة المالية ويحتوي على تقييم للتقدم المحرز في إنجاز أهداف سياسة الموازنة.	2017	تم نشرها للاستخدام الداخلي
تقرير التدقيق	صادر عن جهاز الرقابة العليا، تعمل هذه الوثيقة على فحص سلامة واكتمال حسابات نهاية العام للحكومة.	2017	تم نشرها للاستخدام الداخلي

درجة الشفافية في قطر (1) لعام 2019 قريب من الدرجة التي حصل عليها في عام 2017

ما الذي تغير في عام ٢٠١٩؟

عمل قطر على زيادة اتاحة المعلومات حول الموازنة عن طريق ما يلي:

- نشر نسخة مبسطة وسلسة للمواطنين من قانون الموازنة.

التوصيات

يجب على قطر وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين شفافية الموازنة:

- نشر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وتقرير نهاية العام، والموازنات التي تم سنها، والتقارير السنوية، وتقرير مراجعة الحسابات، وبيان ما قبل الموازنة، والاستعراض في منتصف السنة على الإنترنت في الوقت المناسب.
- تحسين شمولية موازنة المواطنين.

مشاركة الجمهور

إن الشفافية وحدها غير كافية لتحسين الحكم وتعتبر المشاركة العامة الشاملة أمر بالغ الأهمية لتحقيق النتائج الإيجابية المرتبطة بزيادة شفافية الموازنة.

كما يُقيّم مسح الموازنة المفتوحة الفرص الرسمية المتاحة للجمهور للمشاركة الهادفة في مختلف مراحل عملية الموازنة ويبحث في ممارسات الجهاز التنفيذي للحكومة المركزية والهيئة التشريعية وجهاز الرقابة العليا باستخدام ١٨ مؤشر متساوي في الوزن، بما يتماشى مع مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية ومبادئ المشاركة العامة في السياسة المالية ↗ وتحسب درجات كل دولة على مقياس من ٠ إلى ١٠٠،

الدرجة التي حصل عليها قطر في المشاركة العامة هي **0** (من ١٠٠).

مقارنة مشاركة الجمهور في قطر مع الدول الأخرى

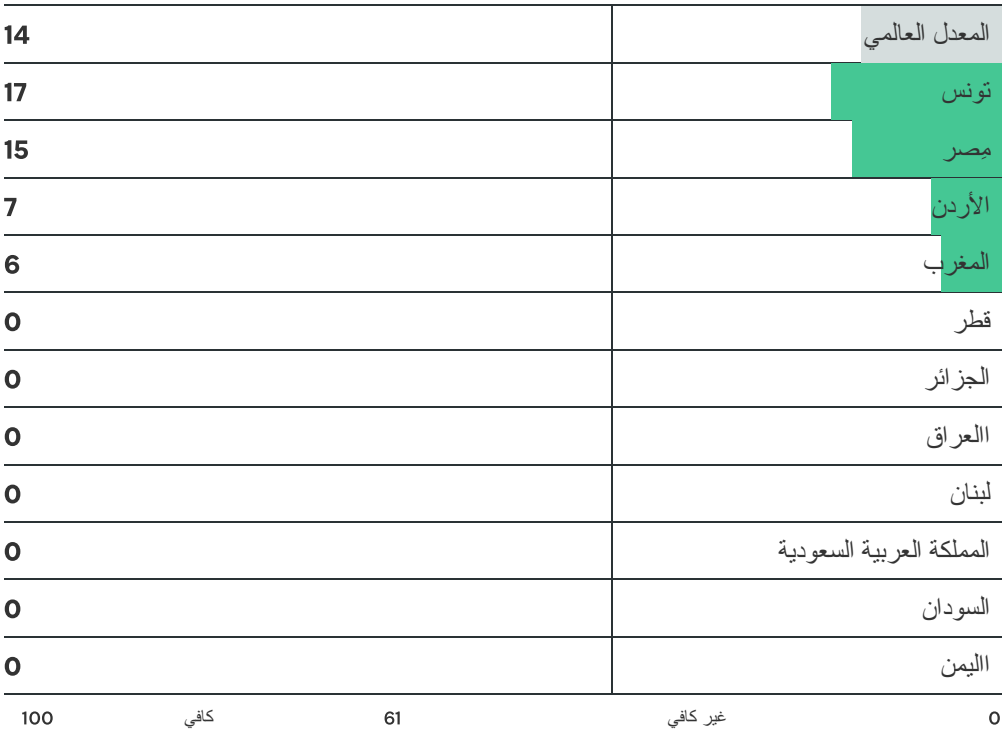

لمزيد من المعلومات حول ممارسات مشاركة الجمهور الجيدة من جميع أنحاء العالم، يرجى مراجعة هنا ↗

حجم فرص مشاركة الجمهور في عملية الموازنة

٠-٤٠: قليل، ٤١-٦٠: محدود، ٦١-١٠٠: كاف

التوصيات

لزيادة تعزيز مشاركة الجمهور في عملية الموازنة، ينبغي على وزارة المالية في قطر أن تعطي الأولوية للإجراءات التالية:

- وضع آليات تجريبية لإشراك الجمهور أثناء صياغة الموازنة ورصد تنفيذ الموازنة.
- الانخراط بنشاط مع المجتمعات الضعيفة والممثلة تمثيلا ناقصا بشكل مباشر أو من خلال منظمات المجتمع المدني التي تمثلهم

يجب على مجلس الشورى في قطر وضع الإجراءات التالية كأولويات:

- السماح للأفراد من الجمهور أو من منظمات المجتمع المدني بالإدلاء بقولهم أثناء جلسات الاستماع إلى مقترح الموازنة قبل اعتماده.
- السماح للأفراد من الجمهور أو من منظمات المجتمع المدني بالإدلاء بقولهم أثناء جلسات الاستماع إلى تقرير التدقيق.

يجب على ديوان المحاسبة في قطر وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين مشاركة الجمهور في عملية الموازنة:

- وضع آليات رسمية للجمهور للمساعدة في وضع برنامج التدقيق الخاص به والمشاركة في تحقيقات التدقيق ذات الصلة.

الرقابة على الموازنة

ويبحث مسح الموازنة المفتوحة أيضًا الدور الذي تؤديه الهيئات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا في عملية الموازنة ومدى توفير رقابة فعالة، ويتم تسجيل كل بلد على مقياس من ٠ إلى ١٠٠ استنادًا إلى ١٨ مؤشر بنفس الوزن، وبالإضافة إلى ذلك، يجمع المسح معلومات تكميلية عن المؤسسات المالية المستقلة (انظر الإطار).

توفر الهيئة التشريعية وجهاز الرقابة العليا في قطر رقابة ضعيفة خلال عملية الموازنة مع درجة رقابة مركبة **6** (من ١٠٠). وفيما يلي نطاق الرقابة على كل مؤسسة على حدة:

الرقابة التشريعية

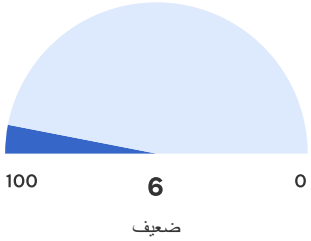

مراقبة التدقيق

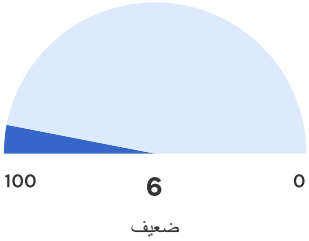

٠-٤٠: ضعيف، ٤١-٦٠: محدود، ٦١-١٠٠: كاف

التوصيات

يوفر مجلس الشورى في قطر رقابة ضعيف خلال مرحلة التخطيط للموازنة ورقابة لا أثناء مرحلة التنفيذ، ولتحسين الرقابة يجب ووضع الإجراءات التالية كأولويات:

- يتعين على السلطة التشريعية مناقشة سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية واعتماد التوصيات الخاصة بالموازنة القادمة.
- يتعين على اللجان التشريعية فحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية ونشر التقارير وتحليلها علي الإنترنت.
- يتعين على اللجان التشريعية فحص تنفيذ الموازنة السنوية ونشر التقارير ونتائجها علي الإنترنت.
- يتعين على اللجنة التشريعية فحص تقرير التدقيق ونشر التقرير ونتائجه علي الإنترنت.

من أجل تعزيز الاستقلال وتحسين الرقابة على التدقيق من قبل قطر ديوان المحاسبة، يوصى باتخاذ الإجراءات التالية:

- يتعين الحصول على موافقة السلطة التشريعية أو القضائية لتعيين وإقالة رئيس جهاز الرقابة العليا.
- منح جهاز الرقابة العليا صلاحيات كاملة لتنفيذ عمليات التدقيق وفقًا لما يراه مناسبًا.
- ضمان مراجعة عمليات التدقيق من قبل وكالة مستقلة.

الممارسة الناشئة المتمثلة في إنشاء مؤسسات مالية مستقلة

قطر ليس لديها مؤسسة مالية مستقلة، يتزايد الاعتراف بالمؤسسات المالية المستقلة باعتبارها جهات مستقلة ذات قيمة وغير حزبية تقدم المعلومات إلى السلطة التنفيذية و/أو البرلمان خلال عملية الموازنة.

لا يتم تسجيل هذه المؤشرات في مسح الموازنة المفتوحة.

المنهجية

- لم يتم تقييم سوى الوثائق المنشورة والأحداث والأنشطة أو التطورات التي حدثت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ في مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٩.

- ويستند المسح إلى استبيان تم إجراءه في كل دولة بواسطة خبير مستقل في الموازنة:

شراكة الموازنة الدولية
info@internationalbudget.org

- ولزيادة تعزيز البحث، يقوم خبير مستقل مجهول الهوية باستعراض مسودة الاستبيان الخاصة بكل دولة